

حرم من يطعم الصائم العسبة والغيبة والخبث والذباب والفتيلة واليهن الفاجر  
 فيه بطرفان الحديث يا بطل على ما قاله النووي فالأولى الاستدلال لذلك  
 مما تقدم منه من الأحاديث الصريحة بذلك هنا وفي الغضائير وكذلك  
 اندفع قول الأزرعي بتفويض أن له ثواب الصوم وعليه أن تصدق منه  
 ووجه اندفاعه أن هذا يدخل في قوله وإنما دونه على الوارد وقد  
 علمت مما مر أن المؤاخذة فيها قاله الأئمة فلا بأس بها لثبوتها ومن ثم اعتمد  
 السبكي وغيره ما قالوه قاله السبكي ومن هنا احتسب عنه الأحرار عن  
 ذلك من آداب الصوم وإن كان واجبا مطلقا في المبدأ بكونها إذا بان  
 الصائم يامن بالاشكاع عن ما من سقوط ثوابه وأيضا فالأثم المترتب على  
 إذا صدرت من الصائم أعظم منه لو صدرت من غيره كما دل على ذلك  
 ما ذكره الفضائل سيما خبر المرابطين الذين اغتائبوا في صومهم بها وهم  
 الذي تفرس في حكمة عظم هذه من الآداب مع كونها واجبة اندفع قول  
 الأسوي بغيرها وبالجملة في ذلك من السنن على ما يجوز كذلك  
 لحاجة وعنده لغيره في حجب الذب لطلبه في الصوم والغيبة  
 يذكر عيب نحو خاطب أو مبيع وأندفع أيضا قول الأزرعي وشاهل  
 من عدم ذلك من كرمات وتزك من السنن وقد عد القاضى حفظ  
 الصوم وحفظ البصر واللسان عن اللغو من واجبات الصوم وما أحسن  
 قول المتن في حجب على الصائم أن يصوم بعبته فلا ينظر إلى ما أحل وأسمعه  
 فلا يسمع ما أحل ولبسائه فلا ينطق بغيره ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن  
 الاشباه وان حُرِّمَتْ مُطْلَقًا فِي رِضَانِ أَشَدَّ حُرْمَةً أُنْتَهَى وَقَالَ الطَّبْرِي  
 يبيح له أن يصوم بجمع حوارحه بشرته وبسببته ولبسائه ونقله فلا  
 يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن  
 وما رواه الأئمة والمصنفات والتعا على أن لا يفتن والمدح والذم بغير  
 حق

حق وتبيله فلا يعمد لها إلى باطل ويرجله فلا يفتن بها إلى باطل ويجمع  
 قوي بده فلا يستعملها في باطل انتهى وقد صرح ابن سنان الغيبة كما  
 تكون باللسان وغيره كالعين والتزوير والرمز كذلك تكون بالقلب قال  
 في الحامد وإنما ادعت هذه في السنن في الصوم لأنه لا خصوصية  
 لغايه وإنما تكلم فيه كانه نعت من هذه المزية ومعلوم من خارج حرم  
 نحو الغيبة في غير الصوم فبده كذلك على تأكد التحفظ منها مع الصوم وقابله  
 ذلك أن الصوم بمقتضى المعاصي وإن لم يبطل كما في الغيبة حصل الأثم  
 المترتب عليه في نفسه للمبطل عمدة الذي هو الجزم وحصل مخالفة  
 أمر اللذيق بتمزيه الصوم عن ذلك ونقض الصوم بذلك المخالفة الحاصلة  
 به من حيث هو صوم ومثله قوله تعالى فلا يفتن ولا يفتن ولا يفتن ولا يفتن  
 في الحج مع أن ذلك مني عنه في غير الحج أيضا لأنه لو عير بالوجوب هنا لو لم  
 تساددهم لخصا من ذلك بالصوم وأنه لا يفتن في غيره وأيضا في  
 التغير بلا استعجاب بغيره على أنه لا يبطل به الصوم أي من حيث فإنه  
 خلاف التغير بالوجوب وقد عير القاضى في الحجابي وسلم وغيره  
 بذهب تتر به الصوم عن ذلك ومرادهم بتأخر وقد قال الدامني في صحيح  
 أخرازا أن الصوم ثمانية الذببة وتغيبها وتبديلها وحفظ الصوم وحفظ  
 اللسان عن اللغو والذب والاختلاص لله تعالى وفي فتاوى الماوردي  
 يغلب على الصائم يأم الكذب والغيبة والخبث وأعلم أنه لا ثواب  
 للفتن ومن ذكره كما جزم به الماوردي ومباح الببان والمعتد  
 والقاضى في نهجهم وحكاة عن الفتال بأجابه المهني في المعرزة عن  
 الشافعي رضي الله عنه فإنه جعل حديث أفض الحامد والحجج على سقوط  
 اجر الصوم وجعله نظير قول بعض الصحابة المنكر يوم الجمعة لا يجر لك  
 فتاك البهيح إلى الله عليه وسلم صدق في ما يأم بالاعتان قد دل على أنه